A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة السادسة والثلاثون

10–13 يناير/كانون الثاني 2022 و7–8 فبراير/شباط 2022

تعميم منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

الموجز

يشكّل تعزيز المساواة بين الجنسين شرطًا مسبقًا ومحفّزًا من أجل تحقيق الطموحات العالمية المشتركة المتمثلة في أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك توفير نُظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود وشاملة. وتهدف هذه المذكرة الإعلامية إلى تقديم لمحة عامة عن أوجه عدم المساواة الرئيسية بين الجنسين التي لا تزال قائمة في القطاعين الزراعي والريفي في بعض بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (الإقليم)، إضافة إلى إبراز أن السيطرة غير المتكافئة على الأصول والموارد في صفوف النساء، وغيابهن عن عمليات صنع القرار ذات الصلة، يعيق الجهود المبذولة من أجل تحقيق النُظم الزراعية والغذائية والتحول الريفي. وتقدّم المذكرة أيضًا بعض النقاط البارزة عن عمل المنظمة في الإقليم من أجل المساهمة في تحقيق الأولويات والأهداف الإقليمية التي حددتها سياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين للفترة 2020–2030. وأخيرًا، تقترح المذكرة مجموعة من التوصيات للمضي قدمًا، وتؤكّد الحاجة إلى اعتماد منهجي لنُهج تحويلية مراعية للمساواة بين الجنسين من أجل التأثير في علاقات القوة غير المتكافئة التي تتميّز بها النُظم الزراعية والغذائية في الإقليم.

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب المؤتمر الإقليمي

إنّ المؤتمر الإقليمي مدعو إلى مناشدة الأعضاء القيام بما يلي:

(أ) دعم توليد البيانات والإحصاءات، المصنّفة بحسب نوع الجنس والعمر والأبعاد الاجتماعية الأخرى ذات الصلة، من أجل إرشاد عملية صنع السياسات وإعداد البرامج القائمة على الأدلة.

(ب) تسريع الجهود للإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمقاصد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والنُظم الغذائية، مثل مؤشري الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة 5-أ-1 و5-أ-2 بشأن ملكية المرأة للأراضي.

(ج) مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى اعتماد سياسات وبرامج تضمن تحويل النُظم الريفية والزراعية والغذائية المراعية للجنسين والعمر، والتغلّب على النكسات الناجمة عن آثار جائحة كوفيد-19 التي تطال مجموعات سكانية مختلفة.

(د) الاستثمار في تقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين من أجل السماح للنساء، بما في ذلك الشابات والنساء الريفيات، بالمشاركة على قدم المساواة في الرقمنة المتزايدة للنُظم الزراعية والغذائية، والاستفادة من هذه الرقمنة.

(هـ) تعزيز الأطر السياساتية والقانونية التي تضمن للمرأة المساواة في الاستحقاقات والتحكم في الأصول (الأراضي على وجه الخصوص) والموارد والخدمات، وتوفّر حوافز لتعزيز فرص العمل اللائق وريادة الأعمال للمرأة، ولا سيما الشابات، في القطاعين الزراعي والريفي.

(و) دعم اعتماد نُهج تحويلية مراعية للمساواة بين الجنسين، مثل المنهجيات الأُسرية والمدارس الحقلية للمزارعين أو مدارس الأعمال الزراعية أو المدارس الحقلية لتدريب المزارعين الشباب على الزراعة والحياة، التي تعترض صراحة على علاقات القوة غير المتكافئة وتشجع التغيير السلوكي من خلال تعبئة الأسرة المعيشية والمجتمع.

(ز) تشجيع السياسات والبرامج الهادفة إلى تقليل عبء العمل المفرط على كاهل المرأة من خلال توفير تكنولوجيات وخدمات وبنية تحتية زراعية تراعي الفوارق بين الجنسين وتوفّر جهد العمل، مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز التوزيع الأكثر إنصافًا للرعاية والأعمال المنزلية غير المأجورة على مستوى الأسرة المعيشية والمجتمع.

(ح) تعزيز اتساق السياسات والاستثمار في التدخلات الشاملة لعدة قطاعات التي تسمح بمعالجة الأسباب الكامنة وراء المساواة بين الجنسين بطريقة تآزرية من خلال الجمع بين المؤسسات والمنظمات العاملة في مجالات السياسة المختلفة (التعليم، والصحة الإنجابية، والتوظيف، وما إلى ذلك) ومن مختلف الفئات المستهدفة (المجتمع المدني والقطاع الخاص وما إلى ذلك).

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى

البريد الإلكتروني: FAO-RNE-NERC@fao.org

مقدمة

أولًا – تحويل النظم الزراعية والغذائية يتطلّب تحويل العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين

1- تؤدّي النساء، في شتى أنحاء الإقليم، أدوارًا متعدّدة في النُظم الزراعية والغذائية بوصفهن منتجات ومجهّزات وبائعات تجزئة في سلاسل القيمة الزراعية والغذائية. ويقدّمن أيضًا معظم "الأعمال الإنجابية" (أي رعاية الأطفال وإعداد الطعام والتنظيف وما إلى ذلك) الضرورية من أجل ضمان الأمن الغذائي والتغذية للأسر المعيشية والمجتمعات. وللمفارقة، فإن النساء أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وآثار الصدمات والأزمات المتعدّدة التي تؤثّر على الإقليم.

2- وتكمن أسباب هذا الضعف في العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين التي تتميز بها النُظم الزراعية والغذائية في بعض بلدان الإقليم. ووفقًا للتقرير العالمي عن الفجوة بين الجنسين لعام 2021، تسجّل في الإقليم أوسع فجوة بين الجنسين. وبمعدل التقدم الحالي، سوف يستغرق الأمر 142.4 سنة لسد هذه الفجوة.[1]

3- وتتفاعل الأبعاد الاجتماعية الأخرى، مثل العمر وحالة الإقامة والإعاقة والظروف الاجتماعية والاقتصادية، مع نوع الجنس لتولّد التهميش والضعف. فالنساء الشابات والأرامل وربات الأسر واللاجئات والنازحات داخليًا والنساء ذوات الإعاقة، على سبيل المثال، يتعرضن لخطر أكبر للمعاناة من الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، لا سيّما في البلدان المتضررة من النزاعات والأزمات الممتدة.

4- وتواجه النساء، في مختلف أرجاء الإقليم، عوائق قانونية واجتماعية وثقافية تعيق حصولهن على الأصول والموارد. وتمتلك النساء أقل من 7 في المائة من الأراضي الزراعية، وتشكّل النساء مالكات الأراضي أقل من 5 في المائة من مالكي العقارات.[2] وإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى حيازة الأراضي يحدّ من حصول المرأة على الائتمان والعضوية في المنظمات الريفية، وهو أمر أساسي من أجل الحصول على الخدمات وفرص السوق.

5- ويشكّل كذلك عدم المساواة في حصول المرأة على الخدمات (سواء أكان ذلك في مجال خدمات الإرشاد أو تطوير الأعمال أو الخدمات المالية) نتيجة لطريقة إدارة هذه الخدمات وتقديمها. ويشمل ذلك أيضًا تجاوب (أو نقص) الأطر السياساتية والمؤسسية مع القيود والمطالب القائمة على نوع الجنس والعمر. وبسبب أوجه التحيّز التي لا تزال قائمة بين الجنسين، نادرًا ما تكون الخدمات الزراعية والريفية متوافقة مع احتياجات المرأة، وهو ما يؤدي إلى فجوات كبيرة بين الجنسين في الحصول على المعلومات والمدخلات والتكنولوجيات. وتُظهر دراسات المنظمة، على سبيل المثال، أن الربط النمطي بين النساء والمسؤوليات المنزلية يمنعهن من الاستفادة من التدخلات التي توفر التكنولوجيا والبنية التحتية لإدارة المياه المستخدمة في الزراعة – والتي تقع في كثير من الأحيان ضمن مسؤوليتها. ولا تقوّض هذه الثغرات قدرة المرأة على الصمود أمام تغير المناخ والأخطار الطبيعية فحسب، بل تعيق أيضًا الجهود المبذولة لخضرنة الزراعة والحدّ من تدهور البيئة من خلال الحدّ من استيعابها للممارسات والتكنولوجيات المقاومة للمناخ.

---

[1] المنتدى الاقتصادي العالمي. 2021. *Global Gender Gap Report 2021*. يمكن الاطلاع على التقرير ومنصة البيانات التفاعلية في الرابط التالي: https://www.weforum.org/reports/global-gender-gap-report-2021.

[2] Popal, F. and Langley, B. 2021. *Women's Leadership and Economic Empowerment. A solution for the Economies of the Middle East and North Africa. George W. Bush Institution and Centre for International Private Enterprise*. تم الاطلاع على النسخة الإلكترونية من خلال الرابط التالي: http://gwbcenter.imgix.net/Publications/Resources/gwbi-_2021_CIPE_paper.pdf.

6- وتحمل الرقمنة في طياتها القدرة على تسهيل حصول المرأة على الخدمات، ولكنّ ذلك لا يتم إلّا بشرط سدّ الفجوة الرقمية بين الجنسين. وفي هذه السنوات غير المسبوقة لجائحة كوفيد-19 العالمية، أصبح الحصول على الهواتف المحمولة والإنترنت أكثر أهمية من أي وقت مضى، ويتزايد تطبيق الحلول الرقمية في القطاع الزراعي والغذائي. ورغم التقدم المحرز، لا يزال هناك 23 مليون امرأة في الإقليم لا يتمتعن بالقدرة على الاتصال بشبكة الإنترنت. ولا يزال احتمال امتلاك النساء للهاتف أقل بنسبة 9 في المائة من الرجال، واحتمال استخدامهن للإنترنت المحمول أقل بنسبة 15 في المائة؛[3] ولا تزال الفجوة بين الجنسين كبيرة في ما يتعلق باستخدام الإنترنت (الشكل 1)[4].

الشكل 1- معدل انتشار الإنترنت بالنسبة إلى الرجال والنساء في عام 2019*
(المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، 2019)

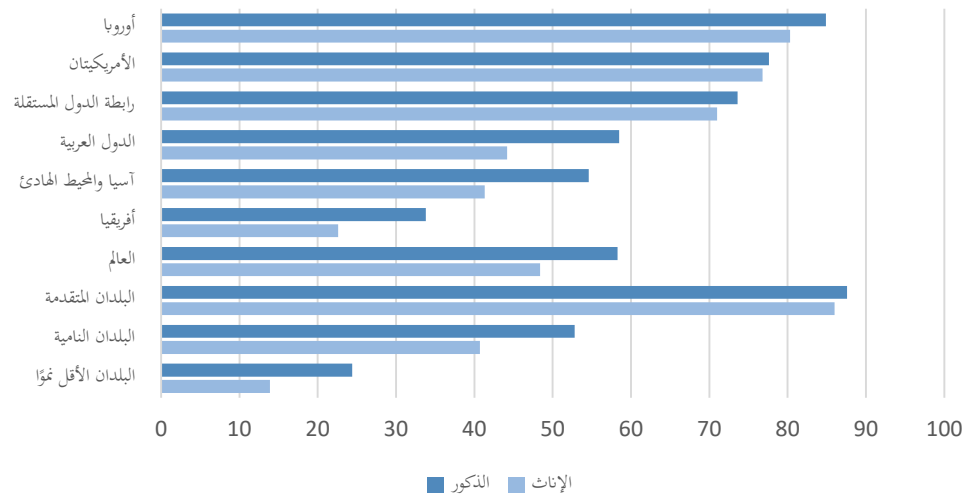

[3] GSMA. 2021. Connected Women. The Mobile Gender Gap Report 2021. تم الاطلاع على النسخة الإلكترونية من خلال الرابط التالي: https://www.gsma.com/r/wp-content/uploads/2021/07/The-Mobile-Gender-Gap-Report-2021.pdf.

[4] الاتحاد الدولي للاتصالات. 2019. Measuring digital development. Facts and Figures 2019. تم الاطلاع على النسخة الإلكترونية من خلال الرابط التالي: https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/FactsFigures2020.pdf.

7- وتُعد المشاركة في القوى العاملة مجرد مؤشر واحد للتمكين الاقتصادي للمرأة، بيد أنّها تجسّد هذا النضال الأوسع نطاقًا. ورغم تفوق النساء على الرجال في الالتحاق بالتعليم العالي والتحصيل العلمي، تبلغ مشاركة القوى العاملة النسائية في الإقليم 20 في المائة مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 47.3 في المائة.[5] وتعاني النساء الريفيات والشابات من الحرمان بشكل خاص، إذ تصل معدلات البطالة بين الشابات إلى أعلى من 60 في المائة في بعض بلدان الإقليم.[6] وتفسّر عوامل متعدّدة هذه المشاركة الضعيفة في سوق العمل، فمن سياسات التوظيف التي لا تراعي نوع الجنس إلى العبء المفرط لعمل الرعاية غير مدفوعة الأجر والأعراف الاجتماعية السائدة التي لا تزال تعتبر غير مناسبة للمرأة للعمل خارج المنزل.

8- ولا تزال الزراعة تشكل مصدرًا هامًا لسبل العيش والتوظيف، إذ يعمل في هذا القطاع ما يقارب ربع النساء العاملات في الإقليم. وتتباين نسبة توظيف الإناث في الزراعة بشكل كبير في الإقليم، حيث تتراوح بين 39.9 في المائة في المغرب وأقل من 1 في المائة في الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت. وفي جميع البلدان التي تتوافر عنها بيانات، يقلّ عدد النساء العاملات بأجر في مجال الزراعة عن عدد الرجال. وفقط في تونس، تمثّل النساء أكثر من 20 في المائة من إجمالي العاملين بأجر في مجال الزراعة،[7] مما يعكس واقع عمل النساء بشكل أساسي في الزراعة كعاملات أسريات من دون أجر، أو أنهنّ يعملن لحسابهن الخاص أو في القطاع غير النظامي. وقد تقلّل أيضًا الإحصاءات الرسمية من مساهمة المرأة في هذا القطاع، فهي تعمل عادة في مهن يصعب قياسها في الدراسات الاستقصائية عن التوظيف (مثل العمل الزراعي المخصص لاستهلاك الأسرة، والعمل داخل المنزل، والمشاريع الصغيرة غير النظامية). وفي الغالب، لا يُنظر إلى النساء (ولا يعتبرن أنفسهن) على أنهن مزارعات وعاملات زراعيات، بل بالأحرى على أنهن "مساعِدات" و "ربّات بيوت مساهِمات".

9- ويجري توظيف حوالي 62 في المائة من النساء العاملات بشكل غير نظامي في وظائف غير مسجلة، ومعظم هذه الوظائف في القطاع الزراعي (حيث يكون معظم العمل بطبيعة الحال يوميًا أو موسميًا) من دون التمتع بحماية قانونية والحصول على الضمان الاجتماعي (الجدول 1)[8,9]. ونتيجة لذلك، تتأثر النساء عادة بشكل أكبر بآثار الصدمات وحالات الركود الاقتصادي، كما اتضح خلال جائحة كوفيد-19.

---

[5] المصدر: البنك الدولي، بناءً على تقديرات منظمة العمل الدولية المنمذجة المستمدة من منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية (29/11/2021): https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS?end=2019&locations=ZQ-1W&start=2019&view=bar.

[6] المصدر: شعبة إحصاءات الأمم المتحدة، المؤشر 8-5-2 لأهداف التنمية المستدامة – معدل البطالة، الفئة العمرية 15-24 (الإجمالي، النساء، الرجال) (21/04/2021): https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/

[7] نسبة توظيف المرأة في مجال الزراعة (النسبة المئوية للتوظيف في مجال الزراعة)*، قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة، 2021/04/20، https://www.fao.org/faostat/ar/#data/OE.

[8] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2020. *COVID-19 crisis in the MENA region: impact on gender equality and policy responses*. تم الاطلاع على النسخة الإلكترونية من خلال الرابط التالي: https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=134_134470-w95kmv8khl&title=COVID-19-crisis-in-the-MENA-region-impact-on-gender-equality-and-policy-responses&_ga=2.211158165.1808124451.1637315798-1644641798.1637315797.

[9] منظمة العمل الدولية. 2021. *World Social Protection Report 2020-22: Social Protection at the crossroads-in pursuit of a better future*. الصفحة 56 [النسخة الإنكليزية]، تم الاطلاع على النسخة الإلكترونية من خلال الرابط التالي: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/@publ/documents/publication/wcms_817572.pdf.

الجدول 1- نسبة السكان الذين يتمتعون بتغطية حماية قانونية واجتماعية شاملة، بحسب الإقليم
(المصدر: منظمة العمل الدولية، 2021)

الإقليم	المجموع	الذكور	الإناث
العالم	**%30.6**	**%34.3**	**%26.5**
أفريقيا	%7.3	%10.8	%3.9
الأمريكيتان	%42.1	%45.3	%37.7
الدول العربية	%24.2	%36.1	%8.6
آسيا والمحيط الهادئ	%29.0	%32.9	%24.7
أوروبا وآسيا الوسطى	%52.7	%55.0	%49.7

10- وتُظهر عمليات التقييم الأخيرة التي أجرتها المنظمة أنه على الرغم من تزايد نشاط النساء في جميع سلاسل القيمة الزراعية والغذائية (كعاملات بأجر وكرائدات أعمال)، لكنهن ما زلن متركّزات في مهن غير نظامية أو منخفضة المهارة أو منخفضة الأجر أو في مؤسسات متناهية الصغر. وغالبًا ما يمنعهن الحصول غير المتكافئ على رأس المال والأصول والخدمات والتدريب من تطوير القدرات الفنية والتجارية والإدارية اللازمة للتقدم نحو فرص أفضل للعمل وريادة الأعمال.

11- وقد استمر اتساع تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية ولكنّ المشاركة والقيادة المتساويتين لا تزالان بعيدتي المنال، لا سيّما في المؤسسات والمنظمات الريفية. وغياب المرأة عن العمليات السياسية وعمليات صنع القرار يمنعها من صياغة السياسات والاستثمارات والاستراتيجيات الأكثر استجابة لاحتياجاتها واهتماماتها. ويشكّل تكوين فرق مهام كوفيد-19 التي تم تأسيسها في عام 2020 مثالًا واضحًا على هذا التهميش، ويساهم في تفسير السبب، فمن بين 225 تدبيرًا تم اعتمادها في الإقليم استجابةً للجائحة، يمكن اعتبار أقل من نصفها (108) على أنها مراعية للجنسين، و24 في المائة منها (54) فقط تستهدف على وجه التحديد الأمن الاقتصادي للمرأة وعبء الرعاية غير المأجورة (الشكل 2).[10]

[10] برنامج الأمم المتحد الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. 2020. الاستجابة المعنية بالنوع الاجتماعي لجائحة كوفيد-19: وثيقة بيانات المنطقة العربية. تم الاطلاع على النسخة الإلكترونية من خلال الرابط التالي:
https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/Sustainable_development/covid-19-global-gender-response-tracker-.html

الشكل 2– نسبة التدابير المراعية للجنسين من مجمل الاستجابة للحماية الاجتماعية وسوق العمل (المصدر: برنامج الأمم المتحد الإنمائي، 2020)

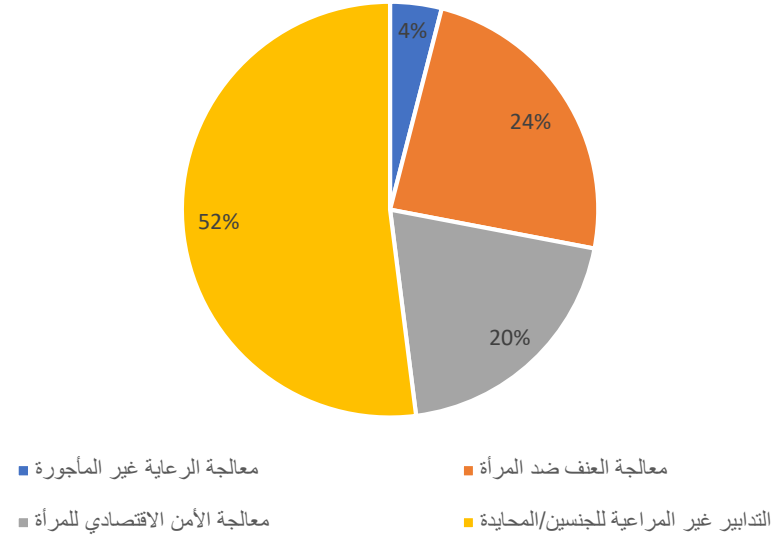

12- وقد أبرزت أزمة كوفيد-19 بوضوح اعتماد المجتمعات على الرعاية والأعمال المنزلية غير المأجورة التي تقوم بها المرأة، وهو ما تفاقم بسبب الجائحة. وفي الإقليم، تمضي النساء بالفعل في المتوسط ستة أضعاف الوقت في الرعاية والأعمال المنزلية غير المأجورة مقارنة بالرجال قبل تفشي الجائحة.[11] ويؤثر عبء عمل المرأة بشكل مباشر على قدرتها على الانخراط في العمل بأجر والتعليم والحياة العامة. وتواجه النساء والفتيات اللائي يعشن في المناطق الريفية النائية أو المناطق المتضررة من النزاع، حيث تكون الخدمات والبنية التحتية غائبة أو متعطلة، خطرًا أكبر يتمثل في الافتقار إلى الوقت وعبء العمل المفرط.

ثانيًا – عمل المنظمة في مجال المساواة بين الجنسين على المستويين الإقليمي والقطري

13- في عام 2020، أقرّت المنظمة سياسة جديدة بشأن المساواة بين الجنسين تحدّد أهدافًا واضحة للمساواة بين الجنسين، وتتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والمعايير الدنيا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل توجيه عمل المنظمة الفني والمعياري. وتساهم أهداف هذه السياسة في تحقيق الأولويات الإقليمية الأربع، وهي جزء لا يتجزأ من الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031، التي تتناول قضايا الجنسين كموضوع شامل ومجال عمل محدّد ذي أولوية.

[11] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (2020). *COVID-19 crisis in the MENA region: impact on gender equality and policy responses*. تم الاطلاع على النسخة الإلكترونية من خلال الرابط التالي: https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=134_134470-w95kmv8khl&title=COVID-19-crisis-in-the-MENA-region-impact-on-gender-equality-and-policy-responses&_ga=2.211158165.1808124451.1637315798-1644641798.1637315797.

14- ومنذ انعقاد المؤتمر الإقليمي الأخير، واصلت المنظمة الاستثمار في توليد البيانات والمعارف عن الفجوات بين الجنسين في مجال الزراعة وإيجاد الحلول من أجل التغلب عليها. وبين عامي 2020 و2021، أنهت جمهورية مصر العربية والسودان وفلسطين ولبنان وموريتانيا تقييمات قُطرية شاملة عن المساواة بين الجنسين في القطاعين الزراعي والريفي بتعاون وثيق مع النظراء الوطنيين. وفي عام 2021، دخلت المنظمة في شراكة مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة CARE الدولية من أجل تقييم آثار جائحة كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي في السودان والعراق. وألقت الدراسة الضوء على احتياجات المجموعات السكانية المختلفة وأكّدت أهمية جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والأبعاد الاجتماعية الأخرى ذات الصلة (مثل العمر وحالة الإقامة والإعاقة).

15- وقد بُذلت جهود من أجل اعتماد منهجيات موحّدة يمكنها أن تسهّل توحيد المعلومات على المستوى الإقليمي ورصد التقدم على مر السنين. وهذا هو الحال في منهجية تقييمات المياه المراعية لنوع الجنس التي تم إعدادها في سياق المشروع الإقليمي *"تنفيذ خطة عام 2030 حول كفاءة/إنتاجية المياه واستدامتها في دول إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا"* ، والتي تُستخدم في التحليلات في تونس وجمهورية مصر العربية وفلسطين. ونفس المنهجية المستخدمة من أجل تقييم تأثير كوفيد-19 في السودان والعراق تُطبق بالتعاون مع منظمة CARE في اليمن.

16- ولا يتحوّل توافر المعلومات المتعلقة بنوع الجنس تلقائيًا إلى سياسات وبرامج مراعية لنوع الجنس. ولذلك، تعاونت المنظمة مع المؤسسات الإقليمية والوطنية التي تعمل على تمكين المرأة، مثل منظمة المرأة العربية أو المجلس القومي للمرأة في مصر، بهدف تعزيز حوارات السياسة والاستفادة من التأثير. وأتاحت حلقات العمل المعقودة من أجل المصادقة على التقييمات القطرية لنوع الجنس في جمهورية مصر العربية والجزائر فرصة من أجل توطيد التعاون مع الآلية الوطنية للمساواة بين الجنسين. وعلى المستوى الإقليمي، جمعت المشاورة بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية الجديدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، التي عقدتها لجنة الأمن الغذائي العالمي، العديد من أصحاب المصلحة وأتاحت منصة للنساء، كخبيرات وناشطات، من أجل التعبير عن مطالبهن من أجل المزيد من سياسات الأمن الغذائي والتغذية المراعية للمساواة بين الجنسين.

17- وعلى وجه التحديد، ساهمت مبادرات عديدة للمنظمة على المستوى القطري في تحقيق الأهداف التي حدّدتها سياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين، ولا سيما الهدف 3 المتعلق بالمساواة في الحقوق، والحصول على الخدمات والأسواق والعمل اللائق، والتحكم فيها. وفي فلسطين ولبنان وموريتانيا، على سبيل المثال، دعمت المنظمة مشاركة المرأة في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية من خلال حزمة متكاملة من الدعم الفني والتجاري والمالي. وبناءً على الوعي بأن النزاعات والأزمات لها آثار متباينة على الجنسين، تم تقديم مساعدة محدّدة لدعم الانتعاش الاقتصادي للمرأة في الأوضاع الهشة بشكل خاص، وذلك من خلال توفير المدخلات والموارد (مثل البذور والحيوانات الصغيرة) في الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق واليمن. وفي هذه المشاريع، لا يجري استهداف النساء كجهات مستفيدة مباشرة فقط، بل أيضًا بشكل غير مباشر في ضوء دورهن الرئيسي في ضمان تغذية الأسرة والطفل.

18- وكانت هناك تدخلات عديدة للمساهمة في تحقيق الهدف 1 بشأن مشاركة المرأة وقيادتها في عدد من البلدان في الإقليم، بما في ذلك تونس وعُمان وفلسطين ولبنان واليمن. وركّزت هذه التدخلات على إنشاء التعاونيات والجمعيات النسائية، أو تعزيزها، ليس كوسيلة لتوفير وصول محسن إلى السوق والموارد فقط، بل كذلك لإنشاء منصات للقيادة النسائية. ومن المثير للاهتمام أنّ المنظمة قد استحدثت في لبنان استخدام "منهجيات الأسرة المعيشية"، وهو نهج تحويلي

مراعٍ للجنسين يُستخدم بشكل خاص لإشراك جميع أفراد الأسرة من أجل مناقشة علاقات القوة غير المتكافئة وأدوار الجنسين أثناء وضع رؤية مشتركة للمشروع التجاري الأُسري. ومن خلال العديد من التدخلات، عزّزت المنظمة في اليمن دعمها لمشاركة المرأة في جمعيات مستخدمي المياه، التي يهيمن عليها الذكور عادة في البلدان، بهدف محدّد هو التأثير في علاقات القوة غير المتكافئة في ما يتعلق بإدارة المياه وعملية اتخاذ القرار.

19- واستجابةً لعدم التكافؤ في الحصول على خدمات الدعم الزراعي، عزّزت عدة بلدان استخدام المدارس الحقلية للمزارعين، وهي طريقة لتقديم خدمات الأقران والمشاركة المجتمعية، التي أثبتت نجاحها في تلبية الاحتياجات المحدّدة لدى المرأة الريفية وتحويل علاقات القوة غير المتكافئة على المستوى المجتمعي. وتتعدّد استخدامات المدارس الحقلية للمزارعين، وقد تم استخدامها لأغراض مختلفة: توفير الوصول إلى الممارسات الزراعية الجيدة، والمهارات في إدارة المياه، والتعليم التغذوي. وفي الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، أدخلت المنظمة مدارس الأعمال الزراعية والمدارس التجارية التعاونية التي تهدف، من خلال نهج مماثل، إلى دعم المزارعات لاكتساب المهارات الريادية والإدارية اللازمة لتطوير الأعمال التجارية المربحة.

ثالثًا – ما وراء تعميم منظور المساواة بين الجنسين: الحاجة إلى إجراءات مبتكرة وتحويلية

20- لن يتسنّى بناء نُظم غذائية قادرة على الصمود وتوفير سبل عيش أفضل وفرص عمل لائقة وأنماط غذائية صحية للجميع، مع الاستجابة لآثار الأزمات وتغير المناخ في الوقت ذاته، إلّا من خلال القضاء على الفوارق بين الجنسين التي تؤثر على القطاعين الزراعي والريفي.

21- ومن أجل تحقيق الأولويات والأهداف الإقليمية التي حدّدتها سياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين، التي تساهم في نهاية المطاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الأهمية بمكان تجاوز "الأعمال الاعتيادية" والتحول نحو نُهج تحويلية وأكثر جرأة تعالج صراحةً الأعراف والعلاقات الاجتماعية غير المتكافئة التي تقوم عليها النُظم الزراعية والغذائية في الإقليم. وتشمل مجالات العمل ذات الأولوية ما يلي:

(أ) توليد ونشر البيانات والإحصاءات، المصنّفة بحسب نوع الجنس والعمر والأبعاد الاجتماعية الأخرى ذات الصلة، من أجل تحديد الفجوات بين الجنسين في مجال الزراعة، على المستويين القطري والإقليمي ورصد التقدم مع مرور الوقت؛

(ب) وتسريع الجهود للإبلاغ عن مؤشرات ومقاصد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين والنُظم الغذائية، مثل مؤشري الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، 5-1-أ و5-2-ب بشأن ملكية المرأة للأراضي؛

(ج) وتعزيز الأطر السياساتية والقانونية التي تضمن للمرأة المساواة في الاستحقاقات والوصول إلى الأصول (الأراضي على وجه الخصوص) والموارد والخدمات الزراعية والريفية، والتحكم فيها؛

(د) وتعزيز بيئة تمكينية (على المستوى الأُسري وفي مكان العمل وداخل المجتمعات المحلية) من خلال وضع السياسات والتشريعات والتوعية والحوافز المخصّصة، من أجل تعزيز العمل اللائق وريادة الأعمال للمرأة في القطاعين الزراعي والريفي، ولا سيما الشابات والنساء الريفيات؛

(هـ) وضمان الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية التي يمكن أن تزيد من قدرة المرأة على الصمود أمام آثار جائحة كوفيد-19 والأزمات الأخرى التي تؤثر على الإقليم؛

(و) وتعزيز الاعتماد المنهجي للنُهج التحويلية المراعية للجنسين، مثل المنهجيات الأُسرية، ومدارس الأعمال الزراعية، والمدارس الحقلية للمزارعين التي تعترض على علاقات القوة غير المتكافئة وتعزّز التغيير السلوكي من خلال تعبئة إمكانات الأسرة المعيشية والمجتمع؛

(ز) والنهوض بالسياسات ومبادرات تنمية القدرات لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين، من أجل الحد من مخاطر إقصاء المرأة الريفية بصفتها من أصحاب المصلحة الفاعلين في رقمنة النُظم الزراعية والغذائية؛

(ح) وتكثيف الجهود الهادفة إلى تقليل عبء العمل المفرط على كاهل المرأة من خلال توفير تكنولوجيات وخدمات وبنية تحتية زراعية تراعي الفوارق بين الجنسين وتوفّر جهد العمل، مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز توزيع أكثر إنصافًا للرعاية والأعمال المنزلية غير المأجورة على مستوى الأسرة والمجتمع؛

(ط) وتعزيز اتساق السياسات والتنسيق، بما في ذلك استكشاف الشراكات وأوجه التعاون عبر القطاعات (مثل الإنتاج الزراعي والغذائي والصحة والتعليم والتوظيف والبحوث والمساواة بين الجنسين)، والجمع بين أصحاب المصلحة من مختلف الفئات المستهدفة للاستفادة من تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة على المستويين القطري والإقليمي.